



صنّاع السياسات الحكومية، ديفيد هالبرن هو مستشار سياسة موثوق به يقدم تجارب رسمية وأفكار سلوكية للحكومات، أولاً في المملكة المتحدة والآن في العديد من البلدان

تتمثل الأفكار الرئيسية بالنسبة لي بـ: (1) حجم "اللحاق" اللازم للقطاعات الأخرى إذا كان لها أن تصل إلى مكان القطاع الصحي في جميع جوانب إنتاج الأدلة العلمية ومشاركتها واستخدامها. (2) الحاجة إلى آلية عالمية لكي تشترك الحكومات في تقديم توليفات الأدلة العلمية - خصوصاً لاجتباب الازدواجية - ولكي تستجيب مجموعة من المنتجين العالميين من أصحاب المصلحة العامة بمنتجات أدلة علمية عالية الجودة وفي الوقت المناسب.

(3) الحاجة تكمن في بناء "قدرة استيعابية" في الحكومات والهيئات المهنية. أنا متلهّف وشغوف أيضاً لهذه النقاط.

في النقطة الأولى، نحن بحاجة إلى الكشف عن هشاشة قاعدة الأدلة العلمية لدينا في العديد من المجالات، ولكن للتأكيد أكثر ما يمكن أن يحدث عندما نقوم ببنائها. يوضّح فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 كلا الجانبين من تقدّم سريع ولا يُصدّق في بعض المجالات، كما يوضّح أيضاً بعض التفرّعات الخطيرة. وهذا يُعدّ **توصيتنا رقم 2** التي مفادها أنه ينبغي لنا جميعاً أن نولي الاهتمام عند تقديم ادعاءٍ ما، وكذلك أن نسأل عن نوعية الأدلة العلمية التي يستند إليها الادعاء ومدى قابليتها للتطبيق. طلب الأفضل!

وبالانتقال إلى النقطة الثانية، نحتاج إلى "إخراج" الأسئلة التي ينبغي أن تجد لها الإدارات الحكومية أجوبة ولكنها لا تعرفها - أو نقولها بطريقة أخرى، نحن بحاجة إلى تحديد مجالات السياسة والممارسة "القائمة على أساس واهٍ". لقد حقّقنا شيئاً من التّجّاح في هذا الأمر في المملكة المتحدة فيما نسمّيه "المجالات ذات الاهتمام البحثي". إنّ الأسئلة التي طرحتها الإدارات الحكومية من شأنها الآن أن تساعد في تشكيل جدول أعمال تمويل الأبحاث في المملكة المتحدة للبحث والابتكار (ثمانية مليارات جنيه إسترليني سنوياً). ويرتبط ذلك **بتوصيتنا رقم 5** حول جعل أنظمة دعم الأدلة العلمية الحكومية مناسبة أكثر للهدف. ونحتاج أيضاً إلى آلية تنسيق عالمية للرد على هذه الأسئلة عن طريق توليد الأدلة العلمية وتوليّفها ومشاركتها. وسوف نسمّيها شبكة عالمية من "مراكز العمل" (لتوسيع ما لدينا بالفعل في المملكة المتحدة، ولكن قد ترغب بلدان أخرى في استخدام اسم مختلف للشبكة. يمكن للشبكة العالمية أن تساعد في معالجة التّفاوت في التّغطية ونوعية الأدلة العلمية المتاحة، وكذلك الازدواجية غير الضرورية التي نراها الآن مع قيام كل بلد بعمله الخاص (أو الاستفادة المجّانية من استثمارات الآخرين). ويرتبط ذلك **بتوصيتنا رقم 24** الموجهة إلى المؤسّسين.

وتقودني النقطة الأخيرة إلى ضعف المؤسّسات التي يعتقد الناس أنها تقدّم المشورة النهائية في مجال السياسة. والحقيقة الصّادمة هي أنّنا عبر مساحات واسعة من السياسة والممارسة نتعثر في الظلام. إنّ التقييمات القويّة نادرة. وفي الوقت نفسه، إنّ صنّاع السياسات معرّضون للثقة المفرطة. وتعتبر الأدلة التّقنية مثل كتاب ماجينتا في المملكة المتحدة عن تصميم التقييمات والكتاب الأخضر عن كيفية تقدير وتقييم السياسات والبرامج والمشاريع نقطة انطلاق جيّدة. ونحتاج إلى فريق عمل لدعم الأدلة العلمية وشراكات مناسبة أكثر للهدف، ومستشارين علميين وهيئات استشاريّة في الحكومة (**التوصيات رقم 6-8**)، وكذلك التّحسينات المتعلّقة بالهيئات المهنية (**التوصية رقم 12**). إنّ بناء الشّعة في التقييم، مثل فريق العمل الجديد المعني بالتقييم في المملكة المتحدة، هو ذو أهميّة خاصّة كتحفيز للاقتصاد لبناء الأدلة العلمية جنباً إلى جنب مع السّعة للاستفادة منها. أودُّ أن أشهد يوماً نقوم فيه باختيار كبار مستشاري السياسة واختبارهم بشكل دوري والمقارنة فيما بينهم على الضّعيد العالمي بناءً على قدرتهم على فهم الأدلة العلمية واستعمالها. ويجمع تقرير لجنة الأدلة العلمية هذه الأفكار معاً، إلى جانب الكثير من الإرشادات.